الطعن في سنن الترمذي لروايته عن غير الثقات

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **31/10/2020**

نص السؤال

الطعن في سنن الترمذي لروايته عن غير الثقات

الجواب التفصيلي

ت)*(

هة:

1) يطعن بعض الواهمين في سنن الإمام الترمذي بدعوى أنه روى عن غير الثقات، وأورد ما رواه عنهم تحت ما سماه الحديث الحسن، ويستدلون على ذلك بما رواه من طريق شعبة عن عاصم بن عبد الله عن ع

علين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم»، قال الترمذي: "هذا حديث حسن"

غط.

علاقة

نه - فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس، فسبح به من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتي السهو وسلم، وقال: هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم» ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح

م؟!

هة:

1) إن مصطلح الحديث الحسن لم يكن من اختراع الإمام الترمذي، فقد سبقه بعض أئمة الحديث كالإمام مالك، والبخاري، وعلي بن المديني وغيرهم، ولكن الإمام الترمذي أصل له في كتابه وعرفه، وجعله قسما

2) لقد كان للإمام الترمذي منهج معروف في التصحيح والتحسين؛ إذ يعتمد على المتابعات والشواهد، فيرتفع عنده الحديث من الضعيف إلى الحسن، ومن الحسن إلى الصحيح بهذه المتابعات وتلك الشواهد، وهو

3) لقد اعترف كثير من علماء الحديث وأئمته بمكانة جامع الإمام الترمذي؛ لتعدد فوائده وجمعه لكل من روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا ينفي أي مطعن فيه.

يل:

ن:

يعزو كثير من المتأخرين استعمال مصطلح "الحديث الحسن" بمعنى الحديث النازل عن درجة الصحيح - إلى الإمام الترمذي صاحب "الجامع"؛ والحق أن تقسيم الحديث المقبول إلى: صحيح، وحسن، لم يكن شائع

يث:

1. الإمام مالك بن أنس رحمه الله: وهو أقدم من عرف عنه ذكر "الحديث الحسن"، وذلك في تعليقه على ما روي له عن المستورد بن شداد القرشي قال: «رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا توضأ يد

اعة"[2].

بعد.

2. الإمام علي بن المديني:

امة»[3]، قال ابن المديني: "إسناده حسن، ولا نحفظه عن عمار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا من هذا الطريق"[4].

3. الإمام محمد بن إسماعيل البخاري:

وء[5]، وحديث ابن عباس في تخليل الأصابع[6]، وحديث عائشة «ويل للأعقاب من النار»[7] في الوضوء كذلك، وغيرها[8].

4. أبو حاتم الرازي:

سن"[9].

ني.

الله[10].

ول.

انه".

ين".

يح".

امع.

ولة[11].

سن:

سن"[12].

هما:

1. أن يكون راويه قاصرا عن درجة راوي الصحيح، بل وراوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب؛ فيدخل فيه المستور والمجهول، ونحو ذلك، وراوي الصحيح لا بد وأن يكون ثقة، وراوي الحسن لذاته لا

2. مجيئه من غير وجه، على أن عبارة الترمذي فيما ذكره في العلل التي في آخر جامعه "وما ذكرنا في هذا الكتاب(حديث حسن)، فإنما أردنا به حسن إسناده" إلى آخر كلامه[13].

زل"[14].

جه"[15].

معا.

أخر[16].

ين:

أما الحديث الحسن عند المتأخرين فقد انقسم إلى: حسن لذاته، وحسن لغيره وهو ما ذكره الترمذي.

بي"[17].

انه"[18]، أما الحسن لغيره "فهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه، وخرج باشتراط باقي الأوصاف الضعيف، وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كا

يح"[20].

هما:

1. الحسن لذاته: هو الذي اجتمعت فيه كل شروط الحديث الصحيح إلا أن راويه خف ضبطه عن راوي الصحيح، لذلك هو من أدنى درجات الثقات إلا أنه دخل نطاق الثقة.

2. الحسن لغيره: هو الذي لا يخلو إسناده من مستور، أو مغفل كثير الخطأ غير أنه لم يتعمد الكذب، ولا متهم به، وقد روى مثله من وجه آخر سواء بالمتابعة، أو الشواهد، فيخرج بذلك من الشذوذ والنكارة إلى ال

اهد.

اليه.

هة:

أخر.

لان"[21].

حيح.

رفه"[22].

ين:

1. رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدها:

أن:

- **يخرج في الباب حديثين صحيحين أو أكثر.**
- **وقد يصدر الباب بحديث صحيح أصل في الباب، ثم يروي حديثا فيه ضعف، وفائدة تخريجه تقوية الصحيح؛ لتعدد مخرجه مما يفيد في الترجيح، كما أن الوجه الضعيف ينجبر.**
- **وكثيرا ما يعكس الإمام الترمذي، فيقدم الحديث الضعيف، ثم يتبعه بحديث أو أكثر من رتبة الصحيح، ومقصده من ذلك بيان علة الحديث المتقدم، ولتكون الأحاديث الصحيحة شاهدا لمعنى الأول.**
- **وربما يخرج حديثا ضعيفا، ثم يتبعه بضعيف مثله أيضا، لكن الروايتين تتقويان ببعضهما، فيرتقي الحديث إلى الحسن لغيره، فلذلك يحكم الترمذي بأن الحديث حسن.**

2. إشارة الترمذي إلى أحاديث الباب:

يفا[23].

وعليه، فإذا طبقنا منهج الإمام الترمذي رحمه الله على الحديثين اللذين وردا في مضمون الشبهة نجد أن الحديث الأول قد حسنه الترمذي رغم أن في إسناده ضعف، وهو "عاصم بن عبد الله" الذي وصفه علماء

يقول السيوطي: إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل

حيح[25]، قال السيوطي: "فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه"[26].

ف؟!

ين.

فظ.

فظ[27].

سلم»[28].

قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح"[29].

سلم[30]، وكذلك له شواهد أخرى عن بعض الصحابة، قال أيضا: وفي الباب عن عقبة بن عامر، وسعد، وعبد الله ابن بحينة"[31].

سلم[32]"، ثم تعقبه المباركفوري في التحفة قائلا: "بل هو صحيح أخرجه الشيخان[33][34]. ويؤيد ما سبق قول ابن حجر: "وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف ال

ابه.

اء:

يل.

برة.

نوه:

- **من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار.**
- **من جهة ذكر مذاهب الفقهاء، ووجوه الاستدلال لكل واحد من أهل المذاهب.**
- **من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن، والضعيف والغريب، والمعلل.**
- **من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم، والفوائد الأخرى المتعلقة بعلم الرجال[36].**

يل.

مة:

- **إن مصطلح الحديث الحسن قد عرف قبل الإمام الترمذي رحمه الله عند بعض المحدثين، كالإمام مالك الذي روي أنه حكم على بعض هذه الأحاديث بقوله: "حديث حسن"، والإمام البخاري كما يروي عنه الترمذ**
- **كان للإمام الترمذي دور مهم في تأصيل مصطلح الحديث الحسن، وذلك أنه عرف الحديث الحسن، وجعله رتبة بين الصحيح والضعيف، لذلك يعود الفضل إليه في كونه أول من أبرز هذا المصطلح وعرفه، وعمل**
- **كان للعلماء بعد الإمام الترمذي دور في استخدام هذا المصطلح، بل وتطويره بعد ذلك، فقد قسموه إلى حسن لذاته، وهو القريب من الصحيح، أو بعتبر أدنى رتبة من الصحيح، والحسن لغيره، وهو الذي يصح ا**
- **كان للإمام الترمذي منهج معروف في التحسين، والتضعيف، والتصحيح، وهذا المنهج اتبعه في جامعه عند تبويبه للكتاب، فقد كان يروي الحديث ثم يتبعه بالمتابعات، والشواهد بقوله: وفي الباب عن فلان وفا**
- **لقد حسن الترمذي حديث المرأة التي تزوجت على نعلين، وذلك بمجموعة من الشواهد الأخرى؛ تبعا لمنهجه المعروف في الحكم على الحديث، وأما عن تضعيف بعض العلماء للحديث؛ فإن ذلك لا يعد طعنا في**
- **إن حديث المغيرة بن شعبة قد حسنه الإمام الترمذي؛ لمجيئه من أكثر من وجه عن المغيرة - رضي الله عنه - وكذا لأن شواهد أخرى تقويه، وترفعه إلى درجة الصحيح، وقد صححه الألباني رحمه الله.**
- **لقد أشاد أئمة الحديث بمكانة جامع الترمذي وقدره، حتى إن بعض العلماء فضله على كثير من كتب الحديث؛ لعدة وجوه منها: حسن الترتيب، وعدم التكرار، وذكره آراء الفقهاء ووجوه استدلالاتهم على الحكم**

المراجع

1. صر، ط1، 1423هـ/ 2003م.
2. [1]. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الطهارة، باب: غسل الرجل، (1/ 173)، رقم (148). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (148).
3. ورة، ط1، (1/ 32، 31).
4. [3]. حسن: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذي الوجهين، رقم (5756). وحسنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.
5. ورة، ط1، 1413هـ/ 1992م، (29/ 482).
6. [5]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية، (1/ 109)، رقم (31). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (31).
7. [6]. حسن صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل الأصابع، (1/ 125، 124)، رقم (39). وقال عنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (39): حسن صحيح.
8. [7]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في: "ويل للأعقاب من النار"، (1/ 126)، رقم (41). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (41).
9. ورة، ط1، 1428هـ/ 2007م، ص34:36.
10. ورة، ط1، (6/ 262).
11. يروت، ط3، 1428هـ/ 2007م، (1/ 819: 822) بتصرف.

القاهرة، ط1، 1422هـ/ 2002م، ص140، 141 بتصرف.

1. [12]. العلل الصغير، الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت)، (1/ 758).

القاهرة، ط2، 1392هـ/ 1972م، (1/ 155، 156) بتصرف.

1. [14]. علو الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، 1401هـ/ 1981م، 27، 28.

بيروت، ط3، 1418هـ، 27.

1. [16]. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1427 هـ/ 2006م، 276، 277 بتصرف.

1. [17]. علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، 1401هـ/ 1981م، 27، 28 بتصرف.

القاهرة، ط1، 1428 هـ/ 2007م، 106.

القاهرة، ط1، 1428 هـ/ 2007م، 107.

القاهرة، ط2، 1392هـ/ 1972م، (1/ 160) بتصرف.

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 305) بتصرف.

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 308) بتصرف.

عمان، ط2، 2003م، ص192، 193 بتصرف.

2. [24]. ضعيف: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: النكاح، باب: ما جاء في مهور النساء، (4/ 211)، رقم (1120). وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (1113).

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (4/ 211، 212).

القاهرة، ط2، 1392هـ/ 1972م، (1/ 176، 177) بتصرف.

بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (13/ 273).

2. [28]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في ينهض في الركعتين ناسيا، (2/ 301)، رقم (363). وصححه الألباني في صحيح وضعيف الترمذي برقم (365).

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 301).

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 302).

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 299).

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 377).

3. [33]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأذان، باب: التشهد في الأولى، (2/ 362)، رقم (830). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، (3/ 1135)، رقم (1247).

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (2/ 377) بتصرف.

القاهرة، ط1، 1428 هـ/ 2007م، 223.

بيروت، ط1، 1410هـ/ 1990م، (1/ 283).